لم يلزم أحد أن يغرم عنه وإن كان خطأ فالدية على العاقلة ويرث من الله تعالى
بالقاتل فإن وجب مساعدته وإما من تعمد القتلة وقتل فإنه لا يجب على
أحد أن يغرم عنه وليس لأولياء المقتول عمدا إلا قتل القاتل بعينه أو مصالحته
على مال يأخذه منه خاصة وأما قتل غير القاتل بأنه فعل الجاهلية ويعود
بالبينة من ذلك فإن الله تعالى يقول ولا تزر وازرة وزر أخرى ومن قتل بين الصفين
ولم يعلم قاتله لم يجز أن يقتل به أحدا منهم بأنه لا يدري بمن قتل ولا تطلب
الدية من أولياء قاتل العمد فصل إذا عقل من الكلب أو الفهد مضر عقره
جاز قتله أما الكلب العقور فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله ويقاس عليه
كل ما عقل منه مضرة شديدة وإن أمكن تعريب الفهد إلى موضع لا يضر فيه
أحدا فتوانى حتى عقل فهو تاديب على قدر حال الرجل وقدر
جرمه وذلك فيما لا يلزم فيه حد ومثاله أن يقول لرجل صالح يا عامي
أو لعالم يا جاهل أو مسلم يا كافر فالعزير له أو لحضر مجلس شرب فيعزر في
أمثال هذا على قدر حاله فواحد تعزيره الشتم وآخر تعزيره كشف الرأس
وآخر تعزيره ضربة وضربتان وآخر تسع ضربات وورد في الحديث أنه
لا يزاد على عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى وعلى الجملة فكل
من فعل فعلا مذموما في الشرع لم يشرع فيه حد ففيه التعزير على قدر حاله
والغيبة أن تقول في إنسان ما يكرهه كقولك لم فعل بعصبة يستتر فيها
هو بفعل كذا وكذا فهذه غيبة فإن كان فاسقا أو مجاهرا جازت غيبته

فيما جاهر به

فيما جاهر به كقولك لمن يشرب الخمر جهارا ويتجر به فلان تجارب الخمر وهذا معنى الحديث
لا غيبة في فاسق يعني المجاهر من غير استتار والبهتان أن تقول فيه ما ليس فيه
وهو الافتراء ولا حد على المغتاب ولا على المفتري في غير الزنا وإنما عليه التعزير
والنميمة نقل الغيبة والقذف أن يقول الرجل يا زاني ولحوق الحد وحده
ثمانون سوطا إلا أن يثبت عليه الزنا أو يكون مشهورا به فلا حد على من
يقذفه بذلك فصل من نظر إلى غير زوجته مشتهيا بغير لذة فقد عصى الله
تعالى ولا يكون زانيا زنا يوجب الحد ويجب عليه أن يتوب بينه وبين الله
تعالى ولا شيء عليه غير ذلك فصل إذا قال لمسلم الله أكبر عليك فقد أثم وعليه
التحريم الآن يغلظ الرجل عنه فصل إذا قتل الرجل زوجته أو امرأة غيره وهو
فإن كان متعمدا قاصدا للقتل قتل بها قصاصا لأن الله تعالى قال النفس بالنفس
وإن كان القتل خطأ فدية نصف دية الرجل ويأخذ ديتها ورثتها
الذين يأخذون مالها فإن دية المقتول حقها حكم جميع أمواله يرث الدية
من يرث المال فإن كان القاتل خطأ من جملة الورثة فإنه يرث من الدية
وأما القاتل خطأ فإن الدية على عاقلته وهي قبيلته كلها يسقط عليهم

فصل في رجل قتل خطأ وعليه دين ولم يخلف مالا أصلا فهل يلزم أولياء المقتول أداء
من ديته أم لا وفي أولياء المقتول الرشيد وغير الرشيد أما الصغير أو سفيه
فعلى أداء الزوم الدين من ديته الرشيد وغير الرشيد ويرث ما بقي للمستحق
وغير فمن تعرض لحاد الله تعالى فصل من سب أحدا من الصحابة فقد تعرض

Copyright © King Saud University